# الملخص التنفيذي

هنيدة غانم

يرصد «تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٣ – المشهد الإسرائيلي ٢٠١٢»، أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في العام المنصرم، ويحاول استشراف وجهة التطورات في الفترة المقبلة.

**تعداد سكان إسرائيل قارب في نهاية عام ٢٠١٢ ثمانية ملايين نسمة.**

ويتناول التقرير بالرصد والتحليل المشهد الإسرائيلي في سبعة محاور أساسية، هي: محور العلاقات الإسرائيلية –الفلسطينية، المحور السياسي الإسرائيلي الداخلي، محور العلاقات الخارجية، المحور الأمني– العسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، وأخيرًا محور الفلسطينيين في إسرائيل، ويقدم للتقرير ملخص تنفيذي يجمل أهم المتغيرات الاستراتيجية التي تؤثر في إسرائيل وفي وجهتيها الداخلية والإقليمية.

وكما جرت عليه العادة منذ إطلاق تقرير «مدار» الأول قبل ثمانية أعوام، فقد شارك في كتابته وإعداده مجموعة من الباحثين المختصين والمتابعين للشأن الإسرائيلي. وقد اتبع المشاركون في تحليلهم، قراءة موضوعية ورصينة تركز على المتغيرات ذات الطابع الاستراتيجي، وتجنبوا قدر الممكن السرد التفصيلي والوصفي المجرد للأحداث.

## إسرائيل ٢٠١٢- صورة عامة

تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن تعداد سكان إسرائيل قارب في نهاية عام ٢٠١٢ ثمانية ملايين نسمة (٧,٩٨٠,٩) منهم ٦,٠١٥ مليون من اليهود ويشكلون ٧٥,٤٪ من المجموع العام، و١,٦٤٨ مليون من العرب يشكلون ٢٠,٦٪

من السكان، ويشمل هذا العدد سكان القدس المحتلة من الفلسطينيين الذين يقارب عددهم ٣٠٠ ألف نسمة، إضافة إلى ٣١٩ ألفًا ممن يعرفون كآخرين، كما ولا تضم هذه المعطيات العمال الأجانب الذين يقارب تعدادهم ٢٠٠ ألف نسمة.

**يسكن ما يقارب ٢٢٥ ألف مستوطن في أحياء القدس الشرقية التي احتلت عام ١٩٦٧.**

وتعد القدس، وفق المعطيات الإسرائيلية الرسمية، والتي تضم القدس الشرقية، أكبر مدن إسرائيل، حيث يبلغ عدد سكانها ما يقارب ٨٠٤,٣٥٥ منهم حوالي ٤٩٧ ألف يهودي؛ منهم حوالي ٢٢٥ ألف مستوطن يسكنون في أحياء القدس الشرقية التي احتلت عام ١٩٦٧.

تلي القدس من حيث عدد السكان تل أبيب التي يصل تعدادها إلى ما يقارب نصف سكان القدس بـ ٤٠٤,٧٥٠. ثم تأتي حيفا في المرتبة الثالثة ٢٧٠,٣٤٨، فيما تعدّ مدينة بني براك أكبر مدينة للحريديم ١٦٣,٣٠١، تليها مدينة بيت شمش التي يقطنها ثاني أكبر تجمع للحريديم ٨٤,٢٠٩، ولأول مرة تكون مستوطنة موديعين عيليت بالقرب من رام الله ثالث أكبر تجمع للحريديم الإسرائيليين، حيث يصل تعدادها إلى ٥٢,٠٦٠ مستوطنًا.

**تشهد نسبة الخصوبة عند العرب انخفاضًا مستمرًا، حيث وصلت مع نهاية ٢٠١٢ إلى ٣,٥١ بعد أن كانت ٩,٢ عام ١٩٤٨.**

وبلغت نسبة النمو السكاني في إسرائيل عام ٢٠١٢ معدل ١,٨٪، حيث وصلت بين المواطنين العرب ٢,٦٪، وبين الحريديم وحدهم أكثر من ٣٪ فيما كانت بين اليهود العلمانيين قرابة ١,٤٪ . وقد شكلت الزيادة الطبيعية الناتجة عن الولادات أغلب مصادر الزيادة وبلغت حوالي ١٧٠ ألف ولادة، فيما لم تتجاوز أعداد المهاجرين ١٦,٥ ألف يهودي.[١] وتسجل مستوطنه موديعين عيليت أكبر نسبة تكاثر طبيعي في إسرائيل بمعدل ٥,٦٤.[٢]

يشار هنا إلى أن نسبة الخصوبة (عدد الولادات) عند العرب تشهد انخفاضًا مستمرًا، حيث وصلت مع نهاية ٢٠١٢ إلى ٣,٥١ بعد أن كانت عام ١٩٤٨ تصل ٩,٢، وفي عام ١٩٧٩ كانت ٧,٢٥ وانخفضت إلى ٤,٥٧ عام ٢٠٠٠، بالمقابل لم تشهد النسبة بين اليهود تغيرًا دراماتيكيًا، إذ كانت عام ١٩٤٨ حوالي ٣,٨ وانخفضت عام ٢٠١٢ إلى ٣,٠ فقط، ويأتي ذلك بالدرجة الأولى بسبب عدم ارتباط نسبة الولادة عند الحريديم بالمتغيرات الاجتماعية المحيطة، وارتباط الولادة عندهم بالمعتقدات الدينية التي تحرم الحدّ من النسل، وهو ما يرجح استمرار تزايدهم ومضاعفة أعدادهم.[٣]

**معدلات الحياة في إسرائيل من المعدلات العالية عالميًا، حيث تصل إلى ٨٠,٧ عامًا للذكور و٨٣,٩ عامًا للإناث**

وتعتبر معدلات الحياة في إسرائيل من المعدلات العالية عالميًا، حيث تصل إلى ٨٠,٧ عامًا للذكور و٨٣,٩ عامًا للإناث[٤] بين اليهود، بينما تصل بين العرب إلى ٧٦ عامًا بين الذكور و٨٠ بين الإناث.[٥]

## أحداث مفصلية وسيناريوهات متوقعة

تأثرت إسرائيل عام ٢٠١٢ بمجموعة من الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية والداخلية المهمة. إقليميًا تميز عام ٢٠١٢ بتواصل حالة عدم الاستقرار والضبابية في المحيط الجيو- سياسي لإسرائيل وبخاصة في مصر وسورية، واستمرار انشغال إسرائيل بـ«الخطر الإيراني النووي». دوليًا، شكل انتخاب باراك أوباما لولاية رئاسية ثانية في أميركا، عاملاً مهمًا سيؤثر بالتأكيد على وجهة العملية السياسية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. داخليًا، شكلت الانتخابات الإسرائيلية وما أعقبها من تشكيل ائتلاف حكومي برئاسة نتنياهو وعضوية «البيت اليهودي» و«يوجد مستقبل»، و«الحركة»، إلى جانب استثناء الحريديم حدثًا مهمًا، ليس سياسيًا فقط، بل اجتماعي أيضًا، فقد افرزت الانتخابات قوى وتحالفات سياسية جديدة، وأسدلت الستار على أخرى، وكان ذلك إلى حدّ ما ناتج عن أن المعركة الانتخابية انتظمت حول قضايا داخلية، وتجنبت الخوض في القضايا المتعلقة بالصراع. على مستوى آخر، شكّل رفع مكانة فلسطين لعضو مراقب في الأمم المتحدة والديناميكية المرافقة للعدوان على غزة في ما سمي إسرائيليًا بـ «عمود السحاب» حدثان مهمان استراتيجيًا لما يحملانه من دلالات بعيدة الأمد على نوعية المواجهة المستقبلية، وعلى وجهة إسرائيل الدولية من جهة أخرى.

**شهد عام ٢٠١٢ استمرار التحول نحو بيئة إستراتيجية مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي**

### الدائرة الاقليمية، بيئة مشبعة بالتهديدات

تشير التحليلات الإسرائيلية إلى أن عام ٢٠١٢ شهد استمرار التحول نحو بيئة إستراتيجية مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي، وتضيف أن عام ٢٠١٣ قد يشهد ظهور مزيد من التهديدات، وبخاصة من جهة سورية. وفي ظل حالة التقلب والحراك المستمر في المحيط الجغرافي، توصي مراكز البحث الأمنية إسرائيل ببناء استراتيجياتها على افتراض استمرار حالة «انعدام اليقين المستقبلي والضبابية»، مع أخذ خطر تعزز التيارات الإسلامية بعين الاعتبار، واعتبارها القوى الأكثر استفادة من سقوط الأنظمة الحليفة لإسرائيل.

ويعدد عاموس يدلين[٦] خمسة تحديات أساسية واجهت الأمن القومي الإسرائيلي ٢٠١٢، وهي: استمرار تحول إيران نحو دولة نووية، المحافظة على السلام مع مصر والأردن في ظل التغيرات التي تعصف بالمنطقة، الحرب الأهلية في سورية، والخوف من تؤدي إلى إشعال الجبهة الشمالية، العلاقة مع القضية الفلسطينية ببعديها: السياسي والمرتبط بتجديد العملية التفاوضية، والأمني- العسكري الآتي من غزة، وأخيرًا تحدي

المحافظة على مكانة إسرائيل الدولية.

ويخلص يدلين إلى أنه في ميزان الأمن القومي الإسرائيلي العام، ازدادت الايجابيات على السلبيات، إذ نجحت إسرائيل في اجتياز ٢٠١٢ من غير تسجيل أحداث دراماتيكية جدية أو تغيير حقيقي في مكانة إسرائيل الجيو- سياسية، فقد نجحت إسرائيل عمليًا في الحفاظ على السلام مع مصر والأردن، ولم تدفع ثمنًا حقيقيًا يؤثر استراتيجيًا عليها فيما يتعلق بالاحتلال في الضفة الغربية، واستمرت في المشاريع الاستيطانية فضاعفت نسبة مشاريعها أربعة أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠١١ ليكون عام ٢٠١٢ وبحق «ربيع الاستيطان» الإسرائيلي، أما في غزة فقد استطاعت أن تتوصل بعد «عملية عمود السحاب» إلى اتفاق هدنة مع حماس، وحولتها إلى مسؤولة عن ضمان الحفاظ على الهدوء على الجبهة الجنوبية، فيما لم تشهد الجبهة الشمالية المحاذية لسورية أحداثًا دراماتيكية، بل بقيت الأمور على الحدود السورية هادئة بشكل عام.

**أسهم انهماك الجيش السوري في الحرب الداخلية باستنزافه تقنيًا وبشريًا، وبتفكيك «التهديد السوري»، وتقليل احتمالات قيام الجيش بأي عمل مفاجئ لاستعادة هضبة الجولان**

في الوقت ذاته، أسهم انهماك الجيش السوري في الحرب الداخلية باستنزافه تقنيًا وبشريًا، وبتفكيك «التهديد السوري»، وتقليل احتمالات قيام الجيش بأي عمل مفاجئ لاستعادة هضبة الجولان، بهذا تكون إسرائيل سجلت في العقدين الأخيرين تفكيك «تهديدين» لأمنها، هما التهديد العراقي في حقبة صدام والتهديد السوري الذي غرق في أزمته الداخلية، والأهم أن الوضع السوري بحسب المصادر الإسرائيلية تسبب بتوجيه ضربة قاسية لمكانة إيران في المنطقة، وفتح نافذة لإضعاف المحور الإيراني، وتشويش التواصل بين إيران وحزب الله في حال سقوط النظام السوري.

لكن على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من ما تعدّه إسرائيل فرصًا إيجابية تعزز أمنها القومي، فإن تطورات عام ٢٠١٢ تحمل أيضًا تزايدًا في التهديدات لمكانة إسرائيل ووجهتها المستقبلية، منها:

- تهديد بتحول الجبهة الشمالية إلى جبهة ساخنة، وذلك بسبب ثلاثة عوامل، هي:

١. تحول سورية إلى ساحة حرب جاذبة للحركات الجهادية والتكفيرية، التي قد تشن مستقبلاً عمليات ضد إسرائيل انطلاقًا من الجولان.

٢. إقامة إيران لميليشيات موالية لها في سورية (كما بدأ يتسرب بالفعل)، حيث يتم تفعيلها في حال سقوط النظام، لتكون ذراعًا لتنفيذ الإرادة الإيرانية، ما يعني إنتاج بيئة توأم للبنان- حزب الله.

٣. تحويل سلاح يخل بالتوازن الاستراتيجي بين إسرائيل وحزب الله، حيث تخشى إسرائيل أنه ومع تفكك النظام السوري سيسعى إلى التخلي عن الأسلحة التي

**تطورات عام ٢٠١٢ تحمل أيضًا تزايدًا في التهديدات لمكانة إسرائيل ووجهتها المستقبلية**

بحوزته لصالح حزب الله، ما سيعني «إخلالا» بنيويًا بخارطة التوازن العسكري وتهديد التفوق الإسرائيلي، وقد جاء توجيه الضربة العسكرية الإسرائيلية لسورية في شهر كانون الثاني بمثابة تحذير أنها لن تقبل هذا التغيير، وأنها لن تتردد في الدخول في«المستنقع السوري» كما دخلت سابقًا في «المستنقع اللبناني».

**الملف الإيراني شهد بعد خطاب نتنياهو تراجعًا معينًا في الخطاب الإسرائيلي العام، وخفت حدّة التهديدات الإسرائيلية بعملية عسكرية**

**على الصعيد المصري**، وعلى الرغم من عبور ٢٠١٢ من غير تسجيل تغيير دراماتيكي في العلاقة بين البلدين، إلا أن إسرائيل ما زالت قلقة جدًا من أن تسير الأوضاع في مصر باتجاه إلغاء معاهده كامب ديفيد وهي التي تعتبرها بمثابة كنز استراتيجي لا يعوض، وتخشى إسرائيل من أن تتحول مصر وتحت ضغط ظروف معينة إلى دولة معادية، فيما تشدد مصادرها الأمنية على التهديدات الآتية من سيناء، وعلى مخاطر تطور تحالف بين الجهادية في سيناء وغزة وسورية.

أما **على الصعيد الإيراني** فما زالت إسرائيل تضع «التهديد الإيراني» على سلم التهديدات الاستراتيجية الوجودية التي تواجهها، وهذا ما أوضحه رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطابه في ٢٨ أيلول ٢٠١٢ في الأمم المتحدة. ويرتبط هذا بحسب القراءات الإسرائيلية بعاملين: أولاً أن إيران تعتبر رأس حربة القوى المعادية لإسرائيل في الشرق الأوسط والمحرك الداعم للمنظمات المعادية لإسرائيل، وثانيًا أن إيران في طريقها إلى التحول إلى دولة نووية وهو ما يشكل عمليًا تغييرًا استراتيجيًا في الأطلس الجيو- سياسي الإقليمي الذي لا يمكن معه إعادة التوازنات الاستراتيجية لصالح إسرائيل كما هي عليه اليوم.

يشار هنا إلى أن الملف الإيراني شهد بعد خطاب نتنياهو تراجعًا معينًا في الخطاب الإسرائيلي العام، وخفت حدّة التهديدات الإسرائيلية بعملية عسكرية، لكن المؤكد أن هذا الملف سيستمر في إشغال الساحة الإسرائيلية في العام الحالي، وستحاول إسرائيل استخدامه أيضًا من أجل الهروب من أي استحقاقات لإنهاء احتلالها.

**الدائرة الدولية: انتخاب أوباما لولاية ثانية بين التدخل الفاعل والانطواء والدور الأوروبي وآفاقه**

يعتبر انتخاب الرئيس الأميركي باراك أوباما لولاية ثانية في ٧ تشرين الثاني ٢٠١٢ حدثًا ذا أهمية خاصة لإسرائيل، حيث يتوقع العديد من المحللين والمتابعين أن يؤثر على تعامل إسرائيل مع الملف الفلسطيني ومع الملف الإيراني، إضافة إلى التوافق على صيغ التعامل مع الأزمة السورية .

**يشير بعض الباحثين إلى أن الاتجاه الذي تلوح دلائله في الأفق قد يكون بالذات ابتعاد الولايات المتحدة عن لعب دور فاعل في الشرق الأوسط**

على صعيد التعامل مع القضية الفلسطينية، يرى البعض أن إعادة انتخاب أوباما تفتح نافذة لإعادة تحريك العملية السياسية المجمدة، إذ إن أوباما يأتي هذه المرة إلى

البيت الأبيض وقد تحرر من قلق الفوز بولاية ثانية، وتحرر إلى حدّ ما من القيود التي كان من شأنها أن تحدد خطواته السياسية المتعلقة بإسرائيل، كما تخلص بشكل خاص من «ابتزاز» نتنياهو الذي تدخل بشكل سافر في المعركة الانتخابية لصالح غريمه المرشح الجمهوري ميت رومني.

**الآثار المترتبة عن النزوع الأميركي للانطواء ستكون بالمقابل فتح المجال أمام أطراف دولية أخرى للعب دور فاعل في قضايا الشرق الأوسط،**

لكن في مقابل هذا السيناريو لتدخل أميركي فاعل، يشير بعض الباحثين إلى أن الاتجاه الذي تلوح دلائله في الأفق قد يكون بالذات ابتعاد الولايات المتحدة عن لعب دور فاعل في الشرق الأوسط، وتبني سياسة الانطواء أو على الأقل الاكتفاء بسياسة إطفاء الحرائق بدل العمل على حلّها وهو ما يعني أن أوباما وعلى الرغم من إعلانه أنه سيقوم بزيارة المنطقة في آذار ٢٠١٣ ، إلا أنه وفي ظل الظروف الداخلية لبلاده لن يبذل «قصارى جهده» لتحريك العملية السلمية.

ويشير البعض هنا، إلى أن الرئيس الأميركي سيضع على الأغلب القضايا الداخلية، وعلى رأسها الاقتصاد، على رأس سلم أولوياته في الفترة الرئاسية الثانية، حيث سيحتاج إلى دعم الكونغرس ذي الغالبية الجمهورية لتمرير سياساته الداخلية، ما قد يتطلب منه التنازل عن سياساته الطامحة لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في سبيل التعاون مع الكونغرس الأميركي. إن الآثار المترتبة عن هذا النزوع ستكون بالمقابل فتح المجال أمام أطراف دولية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي للعب دور فاعل في قضايا الشرق الأوسط، وقيادة تحركات دولية جديدة، ودعم جهود دولية وإقليمية قائمة.

ويرى محللون أن تعيين جون كيري وزيرًا للخارجية وتشاك هاغل وزيرًا للدفاع، يعطي مؤشرًا مهمًا لوجهة السياسة الأميركية الخارجية المقبلة. إذ ناهيك عن أن مصادر مؤيدة لإسرائيل ترى هاغل شخصًا معاديًا أو على الأقل لا تعتبره «صديقًا لإسرائيل»[٧] وتعبر عن قلقها من امتناعه دعم الحلّ العسكري في إيران، فان هاغل يعتبر صاحب نهج محافظ يدعو إلى عدم لعب دور نشط في الصراعات الدولية، وهو ما يعني احتمال استمرار أميركا معارضة العمل العسكري للتعامل مع الملف الإيراني، والسعي نحو استنفاد الحلول الدبلوماسية.[٨]

**يتوقع أن يقوم الاتحاد بتصعيد محاولاته للتأثير والضغط على إسرائيل، وبخاصة في ظل تزايد الدعم الشعبي الأوروبي للفلسطينيين، واستمرار تغيير الموقف الشعبي في أوروبا من إسرائيل**

إن اتباع أوباما لسياسة الإنطواء في حال حصولها يعني فتح المجال أمام الاتحاد الاوربي للعب دور أكبر، حيث يتوقع أن يقوم الاتحاد بتصعيد محاولاته للتأثير والضغط على إسرائيل، وبخاصة في ظل تزايد الدعم الشعبي الأوروبي للفلسطينيين، واستمرار تغيير الموقف الشعبي في أوروبا من إسرائيل،[٩] وإن كان من غير المتوقع أن يترجم هذا التصعيد إلى اتخاذ خطوات «استراتيجية» من أجل الضغط على إسرائيل، بالذات إذا ما

أخذت بالاعتبار الحساسية الأوروبية تجاه اتهامها بالمعاداة لليهود وللسامية كما حدث أكثر من مرة.

تجدر الإشارة إلى أن التصويت من قبل أكثرية دول الاتحاد لصالح رفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب في الأمم المتحدة، وتصاعد«التذمر الأوروبي» من السلوك الإسرائيلي، كما تم التعبير عنه بعد إعلان حكومة نتنياهو نيتها بناء ثلاثة آلاف وحدة استيطانية في مناطق E1،[١٠] ولاحقًا التوصية غير المسبوقة التي اعتمدها قناصلة الاتحاد الاوروبي في القدس في تقريرهم السنوي والصادر في شباط ٢٠١٣ من أجل فرض عقوبات على المستوطنات، وتقاطع هذه المواقف مع مناخ شعبي أوروبي متغير لصالح الفلسطينيين، وذلك في موازاة مؤشرات نزوع أميركا نحو «سياسة الانطواء»، كل هذا يعزز من إنتاج مناخ دولي ملائم لعمل فلسطيني دبلوماسي نشط، إذ يقلص السابق ذكره من «مساحات المناورة التي تستطيع إسرائيل الاستفادة منها»، ويعمق من عزلتها، فيما يوسّع في المقابل من مساحة المناورة المتاحة أمام الفلسطينيين.

**تعتمد حكومة نتنياهو في استمرارها على دعم كتلة المستوطنين التي يمثلها «البيت اليهودي» برئاسة بينت، الأمر الذي سيقوى سيناريوهات تعميق عزلتها الدولية**

ويشار في هذا السياق إلى أن الباحث في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، يهودا بن مئير، وصف نتيجة التصويت على الطلب الفلسطيني بأنها «هزيمة سياسية» لإسرائيل، لأنه «جسد العزلة الكبيرة لإسرائيل»، وهي عزلة غير مسبوقة منذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فحتى الدول الأوروبية التي تمثل بالنسبة لإسرائيل «الأقلية الأخلاقية»، لم تقف إلى جانبها ضد الطلب الفلسطيني.

**تشكل نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٣ ، مؤشرًا مهمًا للتطورات الاجتماعية التي تحدث في الطبقات العميقة للمجتمع الإسرائيلي**

ويبدو أن حكومة نتنياهو الجديدة تعتمد في استمرارها على دعم كتلة المستوطنين التي يمثلها «البيت اليهودي» برئاسة بينت، الأمر الذي سيقوى سيناريوهات تعميق عزلتها الدولية، إذ إن أي تنازل حقيقي في موضوع الاستيطان يقوم به نتنياهو سيكون بمثابة إعلان نهاية حكومته والذهاب إلى انتخابات، وهو ما سيعمل على تجنبه.

**الدائرة الداخلية: تشكيل الحكومة الـ٣٣، تشتيت الحيز السياسي، وتحول المستوطنين إلى جزء من الإجماع**

تشكل نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٣ ، وما أعقبها من تشكيل ائتلاف حكومي يضن «البيت اليهودي» و«يوجد مستقبل»، و«الحركة»، إلى جانب إقصاء الحريديم مؤشرًا مهمًا للتطورات الاجتماعية التي تحدث في الطبقات العميقة للمجتمع الإسرائيلي، والتي تحدثنا عن جزء منها في تقاريرنا السابقة، وتشمل:

**أظهرت النتائج النهائية للانتخابات تشتت القوة السياسية وتوزعها بين عدة مراكز وأطراف.**

١. تشتيت الحيز الحزبي وتعدد مراكز القوة فيه: أظهرت النتائج النهائية للانتخابات تشتت القوة السياسية وتوزعها بين عدة مراكز وأطراف. فقد خسر تحالف الليكود–

بيتنا ربع قوته التي كانت له في الكنيست ولم يحصل إلا على ٣١ مقعدًا، منها ٢٠ مقعدًا لليكود و١١ لإسرائيل بيتنا، فيما حصل حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) برئاسة الصحافي المعروف يائير لبيد على١٩ مقعدًا، وحصل حزبا الحريديم – شاس ويهدوت هتوراه– على ١٨ مقعدًا، منها ١١ مقعدًا للأول، و٧ مقاعد للثاني، أما حزب العمل فحصل على ١٥ مقعدًا، وحصل البيت اليهودي على ١٢ مقعدًا. عمليا تعني هذه النتائج أن الخارطة السياسية موزعة بين عدة مراكز ضعيفة ومشتتة، وأن أكبر هذه الكتل؛ أي الليكود–بيتنا ستكون محدودة جدًا في قدرتها على المناورة السياسية، وهو ما يبدو جليّا مع تشكيل الحكومة الجديدة، إذ إن تحالف «الليكود– بيتنا» يشكّل عمليًا أقلية (٣١ من ٦٨ عضو كنيست*) وهو ما يزيد من احتمالات «قصر عمر» الحكومة الجديدة، ويعزز من احتمالات الذهاب إلى انتخابات مبكرة.

**يعكس تحالف بينت- لبيد الذي تشكل بعد الانتخابات سعي نخب الطبقة الوسطى الاشكنازية إلى إعادة زمام السيطرة على الحيز السياسي**

٢. إعادة بناء الهيمنة الاشكنازية على أسس عابرة للأيديولوجيات: يعكس تحالف بينت– لبيد الذي تشكل بعد الانتخابات ، وخاض المفاوضات الائتلافية بتنسيق كامل سعي نخب الطبقة الوسطى الاشكنازية إلى إعادة زمام السيطرة على الحيز السياسي، وذلك بغض النظر عن الفروقات والانتماءات الفكرية، حيث يسمح هذا التحالف عمليًا بتكتيل فئات متناقضة، منها العلمانية والقومية المتدينة ومنها ذات النزعة السياسية الوسطية أو اليمينية المتطرفة وأحيانًا اليسارية، والتي لا يربطها سوى بياضها وانتمائها للبرجوازية الاشكنازية من جهة، ومعاداتها للمركبات غير الصهيونية التي تضم في طرفي نقيضها الحريديم والعرب من جهة أخرى. وقد كتب في هذا السياق أفيعاد كلاينبرغ الكاتب في «يديعوت أحرونوت» إلى أن «هذه النخب في كلا جانبي الخط الأخضر (تميل) إلى التعامل باستعلاء مع أولئك الذين لا يشاركونهم في الحلم الصهيوني؛ أي العرب والحريديم... [إضافة إلى] سكان الأطراف اليهود [الذين ينتمون للشرائح الضعيفة]، إذ تشعر النخب في كلا جانبي الخط أن الدولة 'خاصتهم' موجودة في خطر التعرض لسيطرة معادية».

٣. إعادة ترسيم حدود الشرعية– المستوطنون يضمون إسرائيل: أظهرت المعركة الانتخابية الأخيرة، وتحالف بينيت– لبيد بعد ذلك، نجاح المستوطنين في إعادة ترسيم حدود الشرعية الصهيونية–الإسرائيلية بحيث تضم المستوطنين في ارئيل تمامًا كما تضم أبناء الطبقات الوسطى في تل ابيب. وفي هذا نجاح استراتيجي للمستوطنين الذين استطاعت نخبتهم تحويلهم إلى جزء أساسي من الإجماع الوطني، وذلك بعد أن كانوا محل خلاف سياسي داخلي وموضوع نقد دولي. ويمكن الإشارة إلى اختيار

**نجح المستوطنون في إعادة ترسيم حدود الشرعية الصهيونية- الإسرائيلية بحيث تضم المستوطنين في ارئيل تمامًا كما تضم أبناء الطبقات الوسطى في تل ابيب.**

*تشير أغلب التوقعات إلى احتمال انضمام حزب «كاديما»(مقعدان)لاحقًا.

يئير لبيد بدء معركته الانتخابية من قلب حرم المركز التعليمي في ارئيل[11] باعتباره مؤشرًا إلى هذا التوجه الذي اضطر نتنياهو إلى إطلاق حملته من بؤرة استيطانية يمينة ايديولوجية هي «رحليم» التي تمت شرعنتها لاحقًا.[12] بمعنى أن نتنياهو اضطر أن يلتف على يمين لبيد بموقف أكثر يمينية، أما حزب العمل فقد خاض معركته مع محاولة التملص من أي حديث سياسي، والتركيز على الأجندة الاجتماعية على أمل أن يكسب أصوات الذين شاركوا في حملة الاحتجاج، ولفت الانتباه بشكل خاص تغييب رابين من دعايته، الأمر الذي يشي برغبة «تفكيك» العلاقة مع ما صار يمثل «اليسار» في العقل الإسرائيلي. هذا ناهيك عن أن يحيموفتش عبرت أصلاً عن موقف متفهم للمستوطنين، وامتنعت عن إدانة الاستيطان. يتكامل هذا الموقف إلى حدّ بعيد مع دخول المستوطنين إلى معاقل النخب الإسرائيلية كمحكمة العدل العليا، والنخب العسكرية والأمنية إضافة إلى الحكومة، وهو ما اعتبره الباحث الإسرائيلي أورن يفتاحئيل بأنه ضم إسرائيل للمستوطنات وليس العكس، إذ إن المستوطنين اليوم لم يعودوا يطالبون بأن يكونوا جزءًا من إسرائيل، فقد صارت إسرائيل جزءًا من المستوطنات!

**يبدو بحسب تحليلات كثيرة أن نتنياهو سيحاول الابتعاد عن التعامل مع الملف الفلسطيني والتركيز على السياسات الداخلية**

وفي ظل نتائج الانتخابات ودلائلها من جهة، وتشكيلة الحكومة الجديدة من جهة أخرى، يبدو بحسب تحليلات كثيرة أن نتنياهو سيحاول الابتعاد عن التعامل مع الملف الفلسطيني والتركيز على السياسات الداخلية ولا سيما فيما يتعلق بتجنيد الحريديم في صفوف الجيش الإسرائيلي، أو في إطار الخدمة الوطنية– المدنية. وهو أمر ملزم له أيضًا في ضوء وجود قرار صادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا في هذا الشأن، وفي ضوء مطلب اقتسام العبء الذي يطالب به كل من لبيد وبينيت.

**أهم تحدّ سيواجهه رئيس الحكومة الجديدة كامن في الخلاف مع الولايات المتحدة الأميركية، وفي الضغط الذي تمارسه الدول الأوروبية من أجل إحراز تقدم على صعيد القضية الفلسطينية.**

على صعيد آخر، ثمة تأكيدات أن أهم تحدّ سيواجهه رئيس الحكومة الجديدة كامن في الخلاف مع الولايات المتحدة الأميركية، وفي الضغط الذي تمارسه الدول الأوروبية من أجل إحراز تقدم على صعيد القضية الفلسطينية. لكن تشكيلة الحكومة تشي بأن القرارات المصيرية المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية لن تُحسم مرة أُخرى، وبأن المعركة السياسية التي ستدور لن تسمح باتخاذ خطوات بعيدة المدى، وسيكون رئيس الحكومة نتنياهو مضطرًا إلى أن يختار بين المحافظة على بقائه السياسي واستقرار حكومته، أو بين اتخاذ خطوات سياسية لن تسمح له بالبقاء في الحكم.

**استمرت الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠١٢ في سياستها الهادفة إلى إدارة الصراع، فيما كانت السمة الأهم التي هيمنت على الخطاب السياسي هي التحول من خطاب «اللا شريك» إلى خطاب «اللا حل».**

فيما عدا هذه التغيرات الكبرى سواء على مستوى عالمي أم محلي، شهدت الساحة الإسرائيلية مجموعة من المستجدات المهمة التي نلخصها، وبحسب ما اعتدنا في تقاريرنا السابقة، ضمن سبعة محاور أساسية:

## العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية

استمرت الحكومة الإسرائيلية عام٢٠١٢ في سياستها الهادفة إلى إدارة الصراع، فيما كانت السمة الأهم التي هيمنت على الخطاب السياسي هي التحول من خطاب «اللا شريك» إلى خطاب «اللا حل»، حيث اسهمت مجموعة من العوامل في هذا التحول من بينها: حالة الجمود التي تسيطر على العملية السياسية، وهيمنة الفكر اليميني في المجتمع الإسرائيلي، والتحولات البنيوية التي تشهدها النخب التي تتحول إلى نخب ذات توجه «صهيوني محافظ– متجدد»،[١٣] فيما عززت البيئة الدولية من إمكانيات استمرار إسرائيل في سياسات إدارة الصراع وتكريس الوقائع على الأرض، علمًا أن ٢٠١٢ شهد تراجعًا واضحًا في التدخل الدولي في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ووصوله إلى أقل منسوب له منذ إطلاق عملية السلام في مؤتمر مدريد قبل أكثر من عقدين من الزمن .

**شهدت النشاطات الاستيطانية في العام ٢٠١٢ كثافة قلّ نظيرها في السنوات الماضية**

وقد أسهمت الظروف الإقليمية المحيطة والمرتبطة بانشغال العالم العربي بقضاياه الداخلية ودخول الانقسام الفلسطيني إلى قالب من الرتابة الثابتة، وانشغال الولايات المتحدة بالانتخابات الرئاسية، أسهمت مجتمعة في إعطاء إسرائيل مساحة واسعة للمناورة والاستمرار في الاستيطان الذي سيحول حلّ الدولتين إلى ضرب من المستحيل.

**لقد خصصت حكومة نتنياهو أكثر من مليار شيكل للمستوطنات خلال عام.**

وقد شهدت النشاطات الاستيطانية في العام ٢٠١٢ كثافة قلّ نظيرها في السنوات الماضية، شملت المصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية ومصادرات بالجملة لآلاف الدونمات، وترحيل مجموعات كبيرة من البدو، والاستمرار في مخطط عزل القدس عن محيطها في الجنوب والوسط، وفصل الأغوار عن بقية الضفة الغربية.

لقد خصصت حكومة نتنياهو أكثر من مليار شيكل للمستوطنات خلال العام. كما قامت بتشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان لأول مرة برئاسة نتنياهو، وتم توسيع صلاحيات دائرة الهجرة لتشمل الضفة الغربية.

ومما يشكل سابقة ذات أهمية قصوى تدلل على توجهات إسرائيل المستقبلية هو تقرير لجنة القاضي المتقاعد إدموند ليفي (٢٠١٢) الذي يستنتج بأن الاستيطان في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي، بل هو حق مشروع لإسرائيل. وقد أوصت اللجنة، فيما أوصت، بشرعنة جميع البؤر الاستيطانية في الضفة بأثر رجعي، وعلى الرغم من أن نتنياهو لم يقم بتبني التقرير رسميًا، إلا أن الوقائع على الأرض تشير إلى أنه يأخذه بعين الاعتبار في مشاريعه الاستيطانية المتلاحقة.

**ومما يشكل سابقة ذات أهمية قصوى تدلل على توجهات إسرائيل المستقبلية هو تقرير لجنة القاضي المتقاعد إدموند ليفي (٢٠١٢) الذي يستنتج بأن الاستيطان في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي**

ووسط هذا الواقع الميداني، شكل التصويت لرفع مكانه دولة فلسطين إلى عضو مراقب في الأمم المتحدة بمثابة مؤشر على تدهور مكانة إسرائيل الدولية ودخولها في مسار

عزلة غير مسبوقة منذ عقود، فحتى الدول الأوروبية التي تمثل بالنسبة لإسرائيل «الأقلية الأخلاقية»، لم تقف إلى جانبها ضد الطلب الفلسطيني. فقد صوتت ١٣٨ دولة إلى جانب الطلب الفلسطيني، وعارضته تسع دول، منها فقط دولة واحدة من القارة الأوروبية بجانب الولايات المتحدة وكندا وبنما وإسرائيل، وأربع دول صغيرة على شكل جزر في قلب المحيط لا يكاد يسمع باسمها المواطنون الإسرائيليون.

أسفرت النتائج النهائية للانتخابات عن فوز معسكر اليمين، الذي يتألف من تحالف «الليكود - بيتنا» وحزب «البيت اليهودي»، بـ ٤٣ مقعدًا

### المشهد السياسي الداخلي

بينت النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٠١٣/١/٢٢ أنه على الرغم من الصفعة المدوية التي تلقاها تحالف «الليكود- بيتنا» (بين حزبي الليكود و«إسرائيل بيتنا») من جمهور الناخبين، وأدت إلى خسارة هذين الحزبين ربع قوتهما، وفوزهما بكتلة تشكل ربع الكنيست، فإن رئيس التحالف بنيامين نتنياهو ظل الأوفر حظًا لتأليف الحكومة الإسرائيلية [وهذا ما حدث بالفعل]، ولأن يتولى منصب رئيس الحكومة للمرة الثالثة.

فاز «معسكر أحزاب الوسط- اليسار» الذي يتألف من حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، وحزب العمل، وحزب «هتنوعا» (الحركة)، وحزب ميرتس، وحزب كاديما، بـ ٤٨ مقعدًا

وأسفرت تلك النتائج النهائية عن فوز معسكر اليمين، الذي يتألف من تحالف «الليكود – بيتنا» وحزب «البيت اليهودي»، بـ ٤٣ مقعدًا في الكنيست الـ ١٩، إذ فاز الأول بـ ٣١ مقعدًا، والثاني بـ ١٢ مقعدًا.

في المقابل، فاز «معسكر أحزاب الوسط- اليسار» الذي يتألف من حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، وحزب العمل، وحزب «هتنوعا» (الحركة)، وحزب ميرتس، وحزب كاديما، بـ ٤٨ مقعدًا، توزعت على النحو التالي: «يش عتيد» – ١٩ مقعدًا؛ العمل – ١٥ مقعدًا؛ «هتنوعا» – ٦ مقاعد؛ ميرتس – ٦ مقاعد؛ كاديما – مقعدان.

وفاز حزبا الحريديم- شاس ويهدوت هتوراه- بـ ١٨ مقعدًا، منها ١١ مقعدًا للأول، و٧ مقاعد للثاني.

وفازت الأحزاب العربية بـ ١١ مقعدًا، منها ٤ مقاعد للقائمة الموحدة – العربية للتغيير، و٤ مقاعد للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، و٣ مقاعد للتجمع الوطني الديمقراطي.

ثمة إجماع لدى أبرز المحللين في إسرائيل على أن نتائج الانتخابات أثبتت فشل الحملات الانتخابية التي دارت حول جدول أعمال حمل اسم «العملية السياسية»

وكان حزب «يش عتيد» برئاسة الإعلامي يئير لبيد، «نجم» هذه الانتخابات و«مفاجأتها» من دون منازع، في إثر تمكنه من الفوز بمكانة الحزب الثاني من حيث عدد المقاعد في الكنيست المنتخب.

ولا بُد من أن نشير إلى أن البرنامج الذي خاض «يش عتيد» الانتخابات على أساسه، احتل المجال الاقتصادي- الاجتماعي مركز الصدارة فيه، وحظي بحصة الأسد منه.

وثمة إجماع لدى أبرز المحللين في إسرائيل على أن نتائج الانتخابات أثبتت فشل الحملات الانتخابية التي دارت حول جدول أعمال حمل اسم «العملية السياسية» التي تنطوي على انسحابات من المناطق المحتلة، وتفكيك مستوطنات، في مقابل «وعود واهية من جانب الفلسطينيين والحصول على التأييد الدولي». وقد كانت رئيسة «هتنوعا» تسيبي ليفني الوحيدة التي طرحت العملية السياسية، وحصدت نتيجة ذلك ستة مقاعد فقط، أمّا لبيد، ورئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش، فلم يوليا المسألة اهتمامًا كبيرًا.

في موازاة ذلك، فإن الحملة الانتخابية التي نجحت فعلاً هي تلك التي ركزت على جدول الأعمال المتعلق بتحسين حياة المواطنين داخل إسرائيل.

ولم يكن لبيد وحده الذي ابتعد عن الحديث عن مستقبل الضفة الغربية، وركز على ضرورة تخفيض غلاء المعيشة وأسعار الشقق السكنية، وضرورة تطبيق المساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة، من خلال فرض الخدمة العسكرية على الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينيًا)، وفرض الخدمة الوطنية– المدنية على العرب، بل إن هذا هو ما فعله أيضًا نفتالي بينيت، زعيم حزب «البيت اليهودي» الذي فاز بـ ١٢ مقعدًا، وزاد قوة اليمين الاستيطاني بنحو ضعفين.

إن ما يمكن استنتاجه من ذلك هو أن تصاعد مكانة المستوطنين ونفوذهم في سياق معركة الانتخابات، ربما كان بمثابة السمة الأبرز خلالها، وبالتالي لا بُد من أن تطبع بميسمها مرحلة ما بعد الانتخابات أيضًا.

ولم ينعكس تصاعد نفوذهم هذا في اتساع شعبية حزب «البيت اليهودي» وفي علو مكانته فحسب، وإنما انعكس أيضًا في تعزيز سيطرتهم على الليكود الذي أصبح «أكثر استيطانيًا» بلغة أحد المعلقين، ونجاحهم في احتلال مرتبات مواقع في قائمة «الليكود– بيتنا»، وفي واقع فرض «التعاطف» مع أجندتهم على الأحزاب الصهيونية جميعها.

**تصاعد مكانة المستوطنين ونفوذهم في سياق معركة الانتخابات، ربما كان بمثابة السمة الأبرز خلالها، وبالتالي لا بُد من أن تطبع بميسمها مرحلة ما بعد الانتخابات أيضًا.**

### مشهد العلاقات الخارجية

واجهت إسرائيل عام ٢٠١٢ أزمة في علاقتها الخارجية بلغت أوجها في التصويت على رفع مكانة فلسطين إلى مكانة دولة مراقبة في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ما بدا من مؤشرات على تزايد عزلتها الدولية وتزايد الانتقادات الموجهة لها من قبل دول صديقة كالاتحاد الأوروبي إلا أن هذه الأزمة لم تصل إلى «مرحلة جدية» تدفع إسرائيل إلى تغيير سياستها المتعلقة بالملف الفلسطيني عامة، وإلى وقف سياساتها الاستيطانية التي تقلص فرص حلّ الدولتين من جهة أخرى.

**تتخذ إسرائيل من موضوع «التهديد الوجودي» الذي يمثله برنامج إيران النووي من جهة، ومساعي «نزع الشرعية» عنها من جهة أخرى، محاور عمل أساسية لسياساتها الخارجية.**

وتتخذ إسرائيل في مواجهة الانتقادات لسياستها المتعلقة بالفلسطينيين خاصة في موضوع الاستيطان، من موضوع «التهديد الوجودي» الذي يمثله برنامج إيران النووي من جهة، ومساعي «نزع الشرعية» عنها من جهة أخرى، محاور عمل أساسية لسياساتها الخارجية.

وتنتظر إسرائيل بترقب تحرك السياسة الخارجية الأميركية التي سيتبناها أوباما في ولايته الثانية، وبخاصة فيما يتعلق بالملف الإيراني والمسألة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن أوباما سبق وتعهد بمنع إيران الوصول إلى قنبلة نووية، إلا أن إسرائيل تتوجس من الاكتفاء بالعقوبات أو تبني سياسة احتواء إيران نووية بدل رفضها، ويزيد من توجسها هذا تعيين كيري وزيرًا للخارجية وهاغل وزيرًا للدفاع.

وفيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، يعتقد البعض أن أوباما سوف يضغط باتجاه التقدم في المفاوضات وتسوية حلّ الدولتين، ويستشهد أصحاب هذا التوجه بزيارته إلى إسرائيل، ويعتقد هؤلاء أن تعامل أوباما مع هذا الملف، سيكون مختلفًا عن تعامله السابق في فترة ولايته الأولى، فلن يمارس على إسرائيل ضغطًا كبيرًا على شاكلة تجميد الاستيطان. أما التوجه الثاني فانه يعتقد أن الولايات المتحدة ستترك هذا الملف للأوروبيين، وأن أوباما سيكون منغمسًا في قضايا أميركا الداخلية وملفات دولية أخرى مثل أفغانستان وكوريا الشمالية.

**على المستوى الإقليمي:** تحاول إسرائيل أن تستفيد من الواقع الإقليمي، من خلال استغلال انشغال العالم العربي بأموره الداخلية وتحقيق مكاسب جمة من ذلك لتفادي انعكاسات الربيع العربي مستقبلاً، مثلا بلورة جديدة للعلاقات مع مصر من خلال المصلحة المشتركة للطرفين في سيناء، والحفاظ على الهدوء والاستقرار على جبهة غزة. ونشهد أيضًا إحياء لسياسات الأطراف في السياسية الخارجية الإسرائيلية، فهنالك تعزيز للعلاقات الإسرائيلية مع دولة جنوب السودان، وقبرص اليونانية واليونان ودول القوقاز المتاخمة للمنطقة العربية وإيران.

تنظر إسرائيل إلى الحالة السورية كفرصة لتحسين مكانتها الإستراتيجية في المنطقة، فهي تعتقد أن سقوط النظام سوف يعزز من مكانتها الإستراتيجية، على الأقل على المدى القصير، ويضعف إيران وحزب الله. وحاولت إسرائيل استغلال الحالة العربية لفرض وقائع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتغييب الموضوع الفلسطيني.

**تحاول إسرائيل أن تستفيد من الواقع الإقليمي، من خلال تحقيق مكاسب جمة من ذلك لتفادي انعكاسات الربيع العربي مستقبلاً، فهنالك تعزيز للعلاقات الإسرائيلية مع دولة جنوب السودان، وقبرص اليونانية واليونان ودول القوقاز المتاخمة للمنطقة العربية وإيران.**

**شنت إسرائيل، على المستوى الفلسطيني، حربًا على قطاع غزة بناء على افتراضها أنه لا توجد مصلحة لإسرائيل و حماس في تكرار شكل عملية «الرصاص المصبوب».**

## المشهد العسكري

على صعيد الملف الإيراني ، فإن عام ٢٠١٢ لم يشهد تطورات جدية ذات أبعاد عسكرية واستراتيجية

ما زالت التقديرات الإسرائيلية تعتقد أن الثورات العربية تجدّد نفسها، وترى التقديرات أن الحرب الحالية في سورية تشكل نموذجًا للواقع القاتم في المحيط العربي، حيث تعادل طرفا النزاع في ساحة المواجهة، وتضاءلت قدرتهما على الحسم، وعلى الرغم من أن التقديرات الاستخبارات الإسرائيلية تشير إلى حتمية سقوط الأسد، إلا أن بعض السيناريوات المتداولة هو إمكانية غرق سورية في الفوضى الكاملة.

وتلخص المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية مخاوفها في عاملين:

- تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة ودخولها في خانة المجهول في المرحلة الراهنة.
- تحول الشعوب في ظل حضور الإسلام السياسي إلى عامل مركزي في تحديد مستقبل المنطقة.

ترجح أغلب التقديرات أن إسرائيل لن تذهب إلى عمل عسكري ضد إيران من غير الدعم الأميركي

شنت إسرائيل، على المستوى الفلسطيني، حربًا على قطاع غزة بناء على افتراضها أنه لا توجد مصلحة لإسرائيل و حماس في تكرار شكل عملية «الرصاص المصبوب»، ويشار في هذا السياق إلى أن القيادة السياسية استندت لدى اتخاذها قرار اغتيال أحمد الجعبري، على التقارير الاستخباراتية التي تقول إن حماس لن تكون معنية حقًا بمواجهة ذات وتيرة مرتفعة قد تتمخض عن اجتياح الجيش الإسرائيلي للقطاع، وأن حماس عندما كانت تتردد بين جدوى المقاومة العسكرية ضد إسرائيل، والحاجة إلى البقاء في السلطة، كانت تختار على الدوام الخيار الثاني، ورجحت التقارير أنه إذا توافرت لها (حماس) آلية لإنهاء سريع على نحو نسبي لجولة العنف هذه، فقد «تتعاون» لإنهائها.

على صعيد الجبهة الشمالية– اللبنانية، كانت الاستراتيجية التي تبنتها إسرائيل هي الحفاظ على حالة «التهدئة القسرية» مع حزب الله في مقابل العمل على منعه من الحصول على أسلحة «كاسرة للتوازن». وتقدر إسرائيل أن حزب الله سيتأثر جدًا في حال سقوط النظام في سورية، لكنها تستبعد إمكانية مبادرة الحزب إلى الهجوم على إسرائيل بهدف تحويل الأنظار عن المشهد السوري وتخفيف الضغط عن إيران.

الاقتصاد الإسرائيلي بدأ يظهر تأثره بالأزمة المالية العالمية التي تعصف بشكل خاص ببعض دول أوروبا، فقد تراجع للربع السابع على التوالي نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل مع نهاية ٢٠١٢ إلى ٣,٣٪

وفي السياق المصري، أشارت التقديرات الأمنية الإسرائيلية لعام ٢٠١٢، إلى أن مصر في عصر الرئيس محمد مرسي لن تكون كسابق عهدها خلال الثلاثين عامًا الماضية، وترى أن على إسرائيل في الفترة القريبة أن تكون مرنة في تعاملها مع دول الجوار خاصة مع مصر، لكن عليها أيضا في الوقت ذاته الاستعداد التام لمواجهة أي نشاط معاد لإسرائيل في المستقبل.

على صعيد الملف الإيراني الذي يعتبر أكثر الملفات حضورًا في الخطاب الإسرائيلي،

فإن عام ٢٠١٢ لم يشهد تطورات جدية ذات أبعاد عسكرية واستراتيجية ذات أهمية وسط تصعيد التهديد الإسرائيلي العلني بعمل عسكري، والإجماع الإسرائيلي على ضرورة وقف البرنامج النووي الإيراني. وفيما ترجح أغلب التقديرات أن إسرائيل لن تذهب إلى عمل عسكري ضد إيران من غير الدعم الأميركي، فإن البعض يعتقد أن الإدارة الأميركية التي بدأت ملامحها بالاتضاح، تفضل استنفاد السبل السياسية والدبلوماسية، ولا تتعجل الخيار العسكري.

**سجل عام ٢٠١٢ ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة البطالة التي قاربت ٧٪ بعد أن كانت ٥,٤٪ في نهاية عام ٢٠١١**

### المشهد الاقتصادي

تشير مجموعة من المؤشرات المهمة ان الاقتصاد الإسرائيلي بدأ يظهر تأثره بالأزمة المالية العالمية التي تعصف بشكل خاص ببعض دول أوروبا، وأنه معرض للدخول في السنوات المقبلة في حالة تباطؤ أو ربما ركود.

فقد تراجع للربع السابع على التوالي نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل مع نهاية ٢٠١٢ إلى ٣,٣٪ بعد أن كان في الربع الثالث من عام ٢٠١٠ قد سجل نموًا بنسبة ٤,٨٪. حيث يضاعف هذا التراجع من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي لإسرائيل. وتضفي العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في غزة والانتخابات البرلمانية واتساع العجز في الميزانية العامة واستقالة محافظ البنك المركزي ستانلي فيشر وغيرها من المستجدات، تضفي مزيدًا من المخاوف من تزايد عدم اليقين الاقتصادي وترجيح حدوث خسائر قد تنتج عن التغييرات في السياسة الاقتصادية، وعن إساءة في التدريج الائتماني لإسرائيل.

**حققت صادرات الأسلحة الإسرائيلية عام ٢٠١٢ زيادة كبيرة، ووصلت إلى نحو ٧ مليارات دولار**

وسجل عام ٢٠١٢ ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة البطالة التي قاربت ٧٪ بعد أن كانت ٥,٤٪ في نهاية عام ٢٠١١ ، كما انخفض النمو الاقتصادي من ٤,٦٪ عام ٢٠١١ إلى ٣,٣٪ عام ٢٠١٢، علمًا أن هذه النسبة بالمقارنة مع باقي دول OECD ما زالت تعتبر مرتفعة، حيث يصل معدل النمو بين أعضائها إلى ١,٤٪، في حين تصل في الولايات المتحدة إلى ٢,٢٪ . كما بلغ حجم العجز في الموازنة الجارية للقطاع الحكومي عام ٢٠١٢ نحو ٣٩ مليار شيكل ( أكثر من ١٠ مليار دولار) مقابل ٢١,٧ مليار عام ٢٠١١.

**كلفت الحرب على غزة الاقتصاد الإسرائيلي ما يقارب ٣ مليار شيكل**

على صعيد آخر بلغت واردات إسرائيل ١٩,٩ مليار شيكل للشهر الواحد (أكثر من خمسة مليارات دولار)، كان حوالي ثلثها من دول الاتحاد الأوروبي، ٢١٪ منها من آسيا و ١٣٪ من الولايات المتحدة والباقي من كل دول العالم الأخرى. أما معدل الصادرات الإسرائيلية في الشهر الواحد فبلغ ١٣,٧ مليار شيكل (حوالي ٣,٥ مليارات دولار)، ما

يعني أن معدل العجز الشهري في ميزان التبادل التجاري يزيد عن ١,٥ مليار دولار. وعليه يكون العجز المتراكم في العام ٢٠١٢ قد زاد عن ٢١ مليار دولار، ما يعني تفاقم مستوى العجز التجارى لإسرائيل إلى نسبة ٣٤,٦٪ من ناتجها المحلي. هذا وتشير المعطيات إلى تراجع الواردات، ولكن بنسب ضئيلة مقابل تراجع الصادرات.

في المقابل وعلى الرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، حققت صادرات الأسلحة الإسرائيلية عام ٢٠١٢ زيادة كبيرة، ووصلت إلى نحو ٧ مليارات دولار، وهو ما يشكل زيادة قدرها ٢٠٪ مقارنة مع عام ٢٠١١، وفقًا لتقديرات أولية لوزارة الدفاع، علمًا أن المعطيات الدقيقة حول هذا الرقم ستظهر في نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٣، بعد أن تقدم كافة الشركات تقاريرها الاقتصادية للعام ٢٠١٢. علمًا أن إسرائيل تحتل ما بين المرتبة الرابعة والسادسة في العالم لمبيعات الأسلحة، فيما تصدر معظم أسلحتها إلى الولايات المتحدة وأوروبا.

هذا وعمقت الحرب على غزة من جهة، والانتخابات من جهة أخرى ملامح الأزمة، إذ كلفت الحرب على غزة الاقتصاد الإسرائيلي ما يقارب ٣ مليار شيكل، فيما وصلت التكلفة الإجمالية للانتخابات للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) إلى ٢,٨ مليار شيكل.

**نجحت الحركة الاجتماعية في وضع القضايا الاقتصادية والفجوات الاجتماعية والاقتصادية على رأس الأجندة العامة في إسرائيل**

**استمر في إسرائيل ارتفاع مستويات الفقر واتساع الفوارق الاجتماعيّة، حيث زاد عدد العائلات الفقيرة وحدث تراجع في حجم الطبقة الوسطى**

**ويبدو أن السنة الحاليّة ٢٠١٣ سوف تشهد موجات جديدة من الاحتجاج على ضوء العجز الكبير في ميزانية إسرائيل والذي وصل إلى ٣٩ مليار شيكل**

## المشهد الاجتماعي

شهد عام ٢٠١٢ تراجع حركة الاحتجاج الاجتماعي من الشارع، حتى أشرفت على الغياب الكامل، على الرغم من أنّ مطالبها الأساسية لم تتحقق بشكلٍ يُرضي جمهور المحتجين. وعلى الرغم من الغياب الميداني إلا أن خطاب حركة الاحتجاج تحول إلى جزء أساسي من برامج عدد كبير من الأحزاب الإسرائيلية التي خاضت الانتخابات الأخيرة، ولا سيّما حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) الذي نجح في أن يصبح ثاني أكبر حزب في الكنيست، وحزب العمل وميرتس اللذان نجحا في مضاعفة قوتهما.

وفي هذا السياق يمكن القول إن الحركة نجحت في وضع القضايا الاقتصادية والفجوات الاجتماعية والاقتصادية على رأس الأجندة العامة في إسرائيل، بعد أن كانت مغيبة على امتداد عقود لصالح مواضيع الأمن والسياسة الخارجية، وهو ما بدا جليا في هيمنة القضايا الاجتماعية المهمة مثل السكن والصحة والتعليم والعمل ومجابهة الفقر وغيرها على الخطاب العام، وتبني بعض الأحزاب للشعارات والمطالب الأساسيّة لحركة الاحتجاج، أي تلك المطالب المتعلقة بمصالح الطبقة الوسطى وليس مصالح الطبقة الدنيا والفقراء. وهو ما أدى إلى توجيه النقد إلى الحركة وإلى «بياض» قادتها وتسلّطهما،

وضعف تمثيلها للفقراء وسكان الضواحي البعيدة والمقصاة جغرافيًا واجتماعيًا، واهتمامها البالغ بمصالح الطبقة الوسطى الاشكنازية بشكل خاص. وهو الأمر الذي تجلى، مرارًا وتكرارًا، في اعتبار دافني ليف[١٤] وستاف شفير وآخرين من قيادة التيار المركزيّ في الحركة من ذوي البشرة البيضاء، مقارنة بالفقراء من اليهود الشرقيين (سود البشرة مجازًا)، الذين اختاروا أن يقيموا خيامهم بعيدًا عن شارع روتشيلد.[١٥]

يدرس أولاد اليهود من أصلٍ أثيوبي في مدارس حصرية لهم.

في المقابل استمر في إسرائيل ارتفاع مستويات الفقر واتساع الفوارق الاجتماعيّة، حيث زاد عدد العائلات الفقيرة وحدث تراجع في حجم الطبقة الوسطى وحصتها من الناتج القوميّ، ما يعني زيادة الفوارق الاجتماعية اتساعًا وعمقًا. وبقيت الأوضاع الاجتماعية، وعلى رأسها ضائقة السكن والتكاليف الباهظة لشراء أو استئجار البيوت كما كانت في الماضي تقريبًا، وشهدت بعض الجوانب الاجتماعيّة تدهورًا منذ صيف ٢٠١١، فقد واصلت أسعار الشقق ارتفاعها، إضافة إلى ارتفاع أسعار الماء والكهرباء والكثير من السلع الأساسية، ناهيك عن غيرها.

في المُقابل لم يلاحظ تغيير جدي في الأجور لدى غالبية شرائح المجتمع الإسرائيلي. ويبدو أن السنة الحاليّة ٢٠١٣ سوف تشهد موجات جديدة من الاحتجاج على ضوء العجز الكبير في ميزانية إسرائيل والذي وصل إلى ٣٩ مليار شيكل، ووصل إلى ضعف العجز الذي كان متوقعًا، وتوقع محاولات سدّة من خلال تقليص الإنفاق الاجتماعيّ وتخفيض الأجور وزيادة الضرائب ورفع أسعار السلع، إضافة إلى توقّعات قيام الحكومة بإلغاء أو تعليق بعض المشاريع التي اضطرت إلى المبادرة إليها استجابة لحركة الاحتجاج.

وتعتبر الفئة اليهودية الاثيوبية أكثر الفئات فقرًا من بين اليهود في إسرائيل، وما زال اليهود من أصلٍ أثيوبي يعيشون في أحياء خاصة بهم في مدن وبلدات طرفيّة بعيدة، في الغالب، وفي بلدات أو أحياء خُصصت في الماضي للفقراء وذوي الدخل المنخفض الذين كانوا يُغادرونها في أول فرصة تسنح لذلك.

كان لافتًا في هذه المعركة الانتخابية الحضور النسائي، وبرز وجود ٣ مرشحات في مواقع مرئية في القوائم العربية.

يدرس أولاد اليهود من أصلٍ أثيوبي في مدارس حصرية لهم، وفي الكثير من الأحيان يرفض أولياء أمور طلاب في مدارس القرى والمدن ذات الأكثرية غير الأثيوبية أن ينضم أولاد من أصول أثيوبية إلى صفوف أبنائهم. وتبيِّن نتائج بحث أجري مؤخرًا للمقارنة بين الأوضاع الاجتماعيّة لأبناء الشبيبة من اليهود من أصل أثيوبي الذين ولدوا في أثيوبيا وهاجروا إلى إسرائيل، والجيل الثاني من الأثيوبيين، أي أبناء الشبيبة الأثيوبيين الذين وُلدوا في إسرائيل أنّ أوضاع الجيل الثاني، ولا سيما في مجال التحصيل الدراسي،[١٦] تكاد تكون أسوأ قيلسًا إلى أوضاع الذين هاجروا من أثيوبيا إلى إسرائيل، وهو ما يدلل

بحسب بعض الباحثين على مستوى الإهمال الذي يلحق بمدارس هؤلاء الطلاب، ومستوى تعليمهم، خاصة إذا ما قورن وضعهم بالمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا.

استمر تشديد الخناق على الفلسطينيين في إسرائيل، حيث تم اتخاذ عدة قرارات مهمة من جهة تأثيرها على مستقبلهم أهمها القرار المتعلّق بتعديل قانون المواطنة.

## الفلسطينيون في إسرائيل

خاضت المعركة الانتخابية الأخيرة في كانون الثاني ٢٠١٣، ٤ قوائم عربية، هي: الجبهة، التجمع، والقائمة المشتركة والتي تضم تحالفًا من الحركة الإسلامية الجنوبية، الحركة العربية للتغيير، والحزب الديمقراطي العربي. وقائمة رابعة باسم حركة «دعم». ولم تؤد الانتخابات إلى تغير مهم على الخارطة، فقد حصلت كل من الجبهة والقائمة الموحّدة على أربعة مقاعد، في حين حصل التجمع على ٣ مقاعد، وبهذا حصلت القوائم العربية معًا على ١١ مقعدًا. وقد حصلت القائمة الموحدة على أكبر عدد من الأصوات بواقع ١٣٨٤٥٠ صوتًا بزيادة ملفتة للنظر تصل إلى حوالي ٢٤٥٠٠ صوت، وحتى اللحظات الأخيرة كانت القائمة مرشحة للحصول على المقعد الخامس. كذلك الأمر مع التجمع الذي سجل زيادة ملحوظة في عدد مصوتيه بزيادة أكثر من ١٣,٠٠٠ صوت إذ حصل هذه المرة على ٩٧٠٣٠ صوتًا، مقابل ٨٣٧٩٣ صوتًا في الانتخابات السابقة، أما قائمة الجبهة فلم تستطع أن تجرف مصوتين جدداً إليها، وبلغ عدد الأصوات التي حصدتها تقريبًا نفس عدد الأصوات بواقع ١١٣٤٣٩ مقابل ١١٢١٣٠ في الانتخابات السابقة، ومن الملاحظ أيضًا هبوط عدد المصوتين من اليهود للجبهة.

وقد كان لافتًا في هذه المعركة الانتخابية الحضور النسائي، وبرز وجود ٣ مرشحات في مواقع مرئية – حنين زعبي، نبيلة اسبنيولي، وهبة يزبك. وقد أبرزت القائمتان المرشحات في حملاتهما الانتخابية، وأظهرتا نوعًا من الحساسية تجاه القضايا الاجتماعية وقضايا النساء. ولا شك أن دخول حنين زعبي للكنيست في المرة السابقة نجح في إعطاء دفعة للحضور النسائي في المعركة الانتخابية، وهو تطور ملفت، وعلينا الانتظار كي نرى كيف يمكن أن تكون له إسقاطات على معارك انتخابية أخرى في العمل البلدي مثلاً، وعلى مجمل العمل السياسي لدى الفلسطينيين.

سجلت ١١٠٠ حالة إطلاق نار خلال سنة ٢٠١١، في الوسط العربي، إضافة إلى أن ٦٨٪ من حالات إطلاق النار المعروفة تحدث هذا في الوسط.

على صعيد العلاقة مع الدولة، استمر في عام ٢٠١٢ تشديد الخناق على الفلسطينيين في إسرائيل ، حيث تم اتخاذ عدة قرارات مهمة من جهة تأثيرها على مستقبلهم، أهمها القرار المتعلّق بتعديل قانون المواطنة، إذ رفضت المحكمة العليا بأغلبية ٦ قضاة ضد ٥ الالتماس الذي قدّمته عدة منظمات حقوق إنسان لإلغاء تعديل قانون المواطنة، والذي يقيد إمكانية لمّ الشّمل وتوحيد العائلات بين الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وبين الفلسطينيين

من سكان الضفة والقطاع، وممن يعرّفون بأنهم سكان دولة عدو ( سورية، لبنان، إيران والعراق..) وأيضا القرار المتعلق بقانون النكبة، إذ تمّ رفض الالتماس الذي قدم من قبل جمعية عدالة وجمعية حقوق المواطن للمحكمة العليا لإلغاء قانون النكبة باعتباره قانونًا غير دستوري.

أما على صعيد داخلي، فقد شهد المجتمع الفلسطيني في إسرائيل استمرار تزايد مستويات العنف ووصوله إلى درجات غير مسبوقة، إذ تم الإبلاغ عن ١١٠٠ حالة إطلاق نار خلال سنة ٢٠١١، في الوسط العربي، إضافة إلى أن ٦٨٪ من حالات إطلاق النار المعروفة تحدث في الوسط العربي. وأنه من بين ١٤١ حالة القتل في السنة ذاتها، كانت ٦٨ حالة منها في الوسط العربي. ويشير التقرير إلى أن أكثر ٣٠٪ من المعتقلين الجنائيين هم من العرب، وتبلغ نسبة العرب القتلى في حوادث الطرق ٤٥٪.

وترتبط ظاهرة العنف إلى حدّ بعيد بالواقع الاقتصادي وبتردي الظروف المجتمعية وسياسات الإهمال المؤسس من طرف الدولة إضافة إلى الآثار البنيوية التي تركتها الظروف التاريخية وتحولات المجتمع بعد النكبة وسيطرة الدولة على مفاصل أساسية كالتربية والتعليم. إذ ما زالت دولة إسرائيل تُحكم قبضتها على التعليم الرسمي للفلسطينيين، فتفرد له جهازًا خلصًا ليس من منطلق مراعاة الهوية والثقافة الفلسطينية وحفظها وتطويرها، وإنّما كأداة لتحكّم الأغلبية اليهودية بالأقلّية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وهو ما انعكس أيضًا في أهداف التعليم و مضامينه، مثلما انعكس في المبنى التنظيمي للجهاز ككلّ.

## الهوامش

١ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٢، **بيان صحفي**، ٢٠١٢/١٢/٣٠ : http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=٢٠١٢١١٣٥٦ (شوهد ٢٠١٣/١/١٣)

٢ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١٢ **كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠١٢**، الحركة الطبيعية، ص ٩٨. http://www.cbs.gov.il/shnaton63/st03_13.pdf (اخر دخول ٢٠١٣/٣/٢)

٣ للمزيد انظر هنيدة غانم، «الملخص التنفيذي»، **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٢ المشهد الإسرائيلي ٢٠١١**، إصدار مدار. وأيضًا عن توجهات الحريديم الديمغرافية «**إسرائيل ديمغرافيا ٢٠١٠-٢٠٣٠ في الطريق نحو دولة دينية**» ورقة إسرائيلية رقم ٥٥ إصدار مدار: رام الله.

٤ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية ٢٠١٢، **كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١١**، لوحة ٣,٢٤، ص. ٢١١: وعلى الرابط التالي:
http://www1.cbs.gov.il/shnaton63/st03_24.pdf(اخر دخول ٢٠١٣/٣/٢)

٥ م.س.

٦ عاموس يدلين، ٢٠١٣، «تحديات الامن القومي لإسرائيل ٢٠١٢-٢٠١٣-من الانتظار الى سياسات المبادرة»، **تقديرات استراتيجية لإسرائيل ٢٠١٢-٢٠١٣**، تحرير عنات كورتس وشلومو بروم، إصدار معهد الأمن القومي. ص.٢٢٧.

٧ في هذا السياق يمكن أن نشير إلى تصريح السناتور الجمهوري ليندسي غراهام في **تصريح لشبكة «سي إن إن»** إن هاغل سيكون وزير الدفاع «الأكثر عدائية لإسرائيل في تاريخ الأمة الأميركية». ، كما نظمت هيئات وجماعات ضغط موالية لإسرائيل في الولايات المتحدة حملة ضد تعيين تشاك هاغل لأنه «رفض التوقيع على رسالة دعم لإسرائيل خلال قيامها بشن عملية عسكرية ضد قطاع غزة في ٢٠٠٨» والتي أسفرت عن مقتل ١٤٠٠ فلسطيني و١٠ إسرائيليين. انظر

http://www.radiosawa.com/content/chuck-hagel-will-face-questions-israel-views/217436. : html#ixzz2LtVA9A5v

وأيضًا اسحق بن حورين، «مؤيدو إسرائيل يحذرون من وزير الدفاع المقبل هاغل»، في الصفحة الالكترونية ynet.co.il ٨ كانون اول ٢٠١٢

http://www.radiosawa.com/content/chuck-hagel-will-face-questions-israel-views/217436. : html#ixzz2LtUi3fbY

٨ . شلومو بروم وشمعون شطاين، «فوز الرئيس أوباما في الانتخابات: الانعكاسات على إسرائيل»، مجلة **مباط عال**، العدد ٣٨٤، ٢٠١٢. (بالعبرية)

٩ وهو ما عبر عنه وزير خارجية السويد الذي قال «في إسرائيل لا يدركون مدى تغير الرأي العام في أوروبا انظر/ي : nrg ٢٠١٢/١٢/١٠ « الاتحاد الاوروبي يناقش شجب الاستيطان الإسرائيلي في مناطق E١ « : http://www.nrg.co.il/online/1/html.389/421/ART2 (اخر دخول ٢٠١٣/٣/٥)

١٠ م.س.

١١ الذي يشكل موضوع خلاف بين النخب اليسارية وبين الحكومة، حيث تسعى بعض النحب اليسارية إلى منع الاعتراف الرسمي به واعطائه صفة جامعة .

١٢ رحليم هي مستوطنة بين نابلس ورام الله، اقيمت عام ١٩٩١ كبؤرة ايديولوجية وذلك في أعقاب مقتل مستوطنين يهود بالقرب من المكان، وتم لاحقا إضافة مدرسة دينية فيها ثم بدأت العائلات تسكنها، ووصل عدد العائلات اليوم إلى ٥٠ عائلة تسكن في كرفانات. في ٢٣ نيسان ٢٠١٢ قرر بنيامين نتنياهو تشكيل لجنة لتنظيم البؤرة واعتبارها مستوطنة شرعية.

١٣ للتوسع، امطانس شحادة، «الفلسطينيون في إسرائيل»، **تقرير مدارالاستراتيجي ٢٠١٠**.

١٤ آشر شختر، روتشلد، يوميات احتجاج. تل أبيب: إصدار هكيبوتس هميئوحاد، ٢٠١٢. ص.١٠٥-١٠٦.: قال عوفر، وهو أحد الناشطين من الطبقة الفقيرة التي أقصيت عن المشاركة في خيام روتشيلد في مقابلة أجريت معه بشأن موقف من يمثلهم من قيادة الاحتجاج: «افني ليف، مع الاحترام لها، هي فتاة جيدة، لكنها لا تفهم الحياة، لم تأت من الأسفل. جاءت وقامت بخطوة ما، ولكن هل تفهم في شؤون السكن؟ هل تعرف الضائقة؟ أنها شابة صغيرة، طيلة حياتها .....لم تكن في حياتها في تكن حيث هناك ضائقة. نحن لا نستوفي المعايير المطلوبة لروتشيلد، هم في موقع آخر». (مقتبس في آشر شختر، ص. ١٢٠).

١٥ المصدر السابق، ص ١١١.

١٦ أور كشتي، الجيل الضائع من ذوي الأصول الأثيوبية في إسرائيل. هآرتس، ٢٠١٢/١٢/١٥، http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1885824 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٢٠).